

\* خليل شاهين

## فلسطين في عين العاصفة... والخيارات البديلة برسم التأجيل

**استقبل** الفلسطينيون العام الجديد بإعلان تأجيل ما انتظروه من "خيارات" بديلة من انسداد أفق العملية السياسية، على الأقل حتى أيلول/سبتمبر المقبل، وسط تصعيد إسرائيلي عسكري واستيطاني، وميل أميركي - أوروبي إلى إدارة الصراع بدلاً من حله، في مقابل تخبط سياسي فلسطيني في مستنقع الانقسام الداخلي. وقد حسم الرئيس محمود عباس الجدل في شأن "الخيارات" فأعلن من البرازيل، قبل أن تطوى صفحة سنة ٢٠١٠، أن في جعبته أربعة "مسارات" تشكل إطاراً للتحرك السياسي الفلسطيني حتى أيلول/سبتمبر المقبل، وتجب ما سبقها من حديث في الربع الأخير من العام الماضي عن "خيارات" سبعة، تبدأ بالعودة إلى المفاوضات المباشرة، والسعي لاعتراف أميركي بالدولة الفلسطينية وحدودها على خط الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧، والتوجه إلى مجلس الأمن للغاية ذاتها، ثم إلى الجمعية العامة، والمطالبة بوضع الأراضي الفلسطينية تحت الوصاية الدولية، والتوقف عن تطبيق الاتفاقات الانتقالية (أوسلو) مع إسرائيل بحجة فقدانها سبب وجودها ما دام أي تقدم في التسوية النهائية لم يحدث، وصولاً إلى "حل السلطة" وتحميل إسرائيل مسؤولياتها كاملة كقوة محتلة في حال إخفاق ما سبق كله.

أمّا "المسارات" الأربعة البديلة لـ "الخيارات" السبعة، حتى أيلول/سبتمبر المقبل، فحدها الرئيس عباس في مقابلة نشرتها صحيفة "الأيام" الفلسطينية في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، على النحو التالي: أولاً، بناء مؤسسات الدولة كي تكون جاهزة في أيلول/سبتمبر المقبل؛ ثانياً، حث الدول على الاعتراف بالدولة الفلسطينية؛ ثالثاً، محاولة إعادة إحياء عملية السلام؛ رابعاً، المصالحة.

### هل من فارق بين "المسارات" و"الخيارات"؟

عكست رزمة "الخيارات" تخبطاً على مستوى القيادة الفلسطينية، تحت وقع الشعور بالإحباط من الرهان على تغير في السياسة الأميركية يسمح بتحقيق اختراق في العملية السياسية، طوال ما يزيد على عامين من السياسة الفلسطينية - العربية ذات الطابع الانتظاري للخطوة الأميركية المقبلة، منذ إعلان انتخاب براك أوباما رئيساً للولايات المتحدة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، حتى إعلان فوز الجمهوريين بأغلبية مقاعد مجلس النواب في انتخابات التجديد النصفي للكونغرس في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وصولاً إلى تبليغ واشنطن القيادة الفلسطينية رسمياً في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ تخليها عن مساعيها لـ "إقناع" حكومة بنيامين نتنياهو

(\* صحافي فلسطيني).

بتجميد الاستيطان، وطرحها فكرة المفاوضات غير المباشرة "المتوازية".

وكان الشعور بالإحباط يرقى إلى مستوى "الصدمة" بشكل عكس نفسه حتى تخبطاً في قدرة عدد من المسؤولين الفلسطينيين على تحديد "الخيارات السبعة"، من دون أخطاء أو خلط أو نسيان قسم منها، مثل تأكيد بعض المسؤولين في مقابل نفي بعضهم الآخر، ما تردد عن خيارات مثل "حل السلطة"، أو إعلان الدولة من طرف واحد، بينما اجتهدت وسائل الإعلام والمحللون السياسيون في محاولة ترتيب هذه "الخيارات" المتتابعة وعرضها.

لكن الأهم أن "الخيارات السبعة" لم تكن كلها خيارات أو بدائل من السياسة الرسمية المعتمدة على المبدأ الشهير "ما لا يأتي بالتفاوض يأتي بمزيد من التفاوض" وإنما انطوت على خلط بين مبادرات وتحركات دبلوماسية وقرارات جذرية ربما تعكس تحولاً نحو استراتيجية بديلة على غرار تعليق تطبيق الاتفاقات المبرمة مع إسرائيل، أو حتى "حل السلطة" .. بعضها يراوح في مربع الرهان على إمكان إعادة بناء خيار التفاوض وفق شروط محسنة للمفاوض الفلسطيني، وبعضها لا يمكن تطبيقه إلا على أنقاض هذا الخيار.

والأمر الذي أثار الاستهجان هو أن بعض التحركات الدبلوماسية على المستوى الدولي، والتي تم تبنيها، كتوسيع الاعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧، أو السعي لاستصدار قرار من مجلس الأمن الدولي بعدم شرعية الاستيطان، طُرح بطريقة توحي بتعارض هذه التحركات "الخيارات" مع المفاوضات، أو كبديل منها، بينما كانت تُطرح تساؤلات بسيطة من نوع: ألم يكن ممكناً الإقدام أصلاً على مثل هذه الخطوات الدبلوماسية حتى في ظل المفاوضات؟ لماذا لم تتضمن "استراتيجية التفاوض" الفلسطينية طوال الأعوام السابقة خطوات لتعزيز موقف المفاوضات الفلسطيني، ولا اختبار نيات "الراعي الأميركي" والاتحاد الأوروبي، مثل التوجه إلى الأمم المتحدة بمشاريع قرارات بشأن عدم شرعية الاستيطان، وعدم قانونية إجراءات الاستيطان والتهويد وهدم المنازل في القدس الشرقية، بل حتى تحديد قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة كمرجعية للعملية السياسية؟

ثمة أسباب حالت دون ذلك خلال أعوام التفاوض العجاف، وهي لا تختلف في جوهرها عن أسباب "ترحيل" بعض الخطوات/الخيارات إلى أيلول/سبتمبر المقبل. فالرهان على عملية تفاوضية تضع البيض كله في السلة الأميركية لا يستقيم مع الإقدام على خطوات سياسية تنطوي على مجابهة دبلوماسية مع الولايات المتحدة في المحافل الدولية. واليوم، فإن غياب الرغبة والجهوزية المستندة إلى استراتيجية وطنية بديلة، من أجل خوض مثل هذه المجابهة الدبلوماسية، بما يترتب عليها من ضغوط على السلطة الفلسطينية، فضلاً عن ردات الفعل الإسرائيلية المحتملة، إنما يفرضي إلى تبني تحرك سياسي فلسطيني بأقل الخسائر الممكنة، وينطوي على رسالة واضحة قوامها استمرار الرهان على إعادة بناء خيار التفاوض بشروط محسنة، وتحت الرعاية الأميركية ذاتها؛ رسالة موجهة أساساً إلى إدارة أوباما رداً على رسالة نُقلت إلى القيادة الفلسطينية وتضمنت "لاءات" أميركية حاسمة ضد تبني أي سياسة ربما ترقى إلى مستوى التفكير في خيارات أو خطوات، مثل: إعلان الدولة من طرف واحد، أو "حل السلطة"، أو حتى تحقيق المصالحة الوطنية من دون الخضوع لشروط اللجنة الرباعية الدولية.

وجاء طرح "المسارات" الأربعة كسبيل للنزول عن قمة الشجرة التي صعد إليها الرئيس عباس بطرحه "الخيارات" السبعة، وليعكس انعطافاً لتفادي الدخول في مجابهة دبلوماسية محفوفة بمخاطر الضغوط الأميركية، والابتزاز الإسرائيلي، والتبعية الأوروبية للسياسة الأميركية في ملف الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، والتلكؤ العربي في دعم الموقف الفلسطيني. لكن "المسارات" تعني أيضاً "تشذيب" السياسة الرسمية بفصل المبادرات والتحركات الرسمية عن "الخيارات"، أو الخضوع للضغوط بالاكْتفاء بالتحركات السياسية، و"ترحيل" الخيارات والبدائل إلى ما بعد أيلول/سبتمبر المقبل.

مهلة جديدة تعطي وقتاً مستقطعاً لإدارة أوباما من أجل مواصلة حراكها السياسي لإدارة الصراع من دون حله،

وقبل ذلك تعطي حكومة نتنياهو أكثر مما تحتاج إليه من وقت لاستكمال سحب مزيد من الجغرافيا من تحت أقدام الفلسطينيين بقوة الاستيطان والتهويد والأسرلة، والاستمرار في بناء خيارات عسكرية عدوانية ربما تطال أكثر من جهة في الشرق الأوسط، بالاستفادة من الغطاء السياسي الذي يوفره استمرار الحراك السياسي في ظل الرهان على استئناف المفاوضات "يوماً ما"، بعيداً عن ممارسة المجتمع الدولي الضغط العملي المطلوب على دولة الاحتلال. لكن كيف تبرر القيادة الفلسطينية التبرع بمنح مهلة زمنية جديدة للسياسة الأميركية حتى أيلول/سبتمبر المقبل تحديداً؟ ثمة اعتقاد أن التحرك السياسي على مستوى الأمم المتحدة، بالترافق مع السعي لتوسيع الاعترافات الدولية بالدولة الفلسطينية وحدودها، سيشكلان رافعة للانتقال إلى خيارات بديلة في ظل شروط أفضل للجانب الفلسطيني فيما يتعلق بإمكان التوجه إلى مجلس الأمن أو الجمعية العامة لطلب الموافقة على إعلان الدولة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، والذي يصادف ثلاثة مواعيد: نهاية مهلة العام المحددة للمفاوضات المباشرة؛ نهاية خطة العام التي أعلنها رئيس الحكومة سلام فياض لبناء أسس الدولة؛ حلول موعد الجلسة المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

إن ذلك، من حيث الجوهر، يعني استمرار الرهان على تغيير في سياسة الإدارة الأميركية، ولو تحت ضغط "إحراجها" أمام المحافل الدولية، وهو تغيير يتيح استئناف المفاوضات المباشرة من نقطة أفضل للمفاوض الفلسطيني. وفي تعبير عن التمسك بسياسة انتظار مثل هذا التغيير، كان الرئيس عباس أعلن في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي أنه يعتبر حديث الرئيس أوباما أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عن استقبال فلسطين "عضواً جديداً في الأمم المتحدة" في حال إبرام اتفاق سلام، بمثابة "تعهد" لكنه "تعهد" يفترض أن يكون تحصيل حاصل لاتفاق سلام لا يبدو في متناول اليد حتى أيلول/سبتمبر المقبل في ظل تمسك حكومة نتنياهو بسياستها، واقترب الموقف الأميركي من الرؤية الإسرائيلية للتسوية الممكنة، كما أن مثل هذا الاتفاق يبدو أكثر بعداً عند حلول أيلول/سبتمبر المقبل، في وقت يعلو الحديث عن تغييرات محتملة في تركيبة الائتلاف الحاكم في إسرائيل، أو احتمال التوجه إلى انتخابات مبكرة مطلع سنة ٢٠١٢، وفي وقت تكون إدارة أوباما دخلت عامها الثالث، حين سيصبح الانشغال بالتحضير لانتخابات رئاسية أميركية يطمح أوباما إلى الفوز بولاية ثانية فيها هو العنوان المركزي الذي سيحكم سياسة الإدارة الحالية وتفكيرها.

## وعود الاعتراف بالدولة

على الرغم من ذلك، فإن "ما لا يؤخذ كله لا يُترك جله"، إذ إن هناك ما يُحمد في التحرك السياسي الراهن، ولا سيما على صعيد توالي الاعترافات الدولية بدءاً من أميركا اللاتينية بالدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧، فضلاً عن رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في عدد آخر من الدول. فبحسب رياض المالكي، وزير الشؤون الخارجية في حكومة فياض، فإن "الجانب الفلسطيني تلقى وعوداً من عدة دول أوروبية بالاعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧، وبرفع مستوى التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني إلى سفارة".

وقال المالكي في تصريحات لصحيفة "الحياة" اللندنية (٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١)، إن "عدداً من الدول الأوروبية وعدتنا بالاعتراف بالدولة وبممارسة تأثير على دول أخرى للاعتراف، مثل إسبانيا، فيما وعدت دول أخرى برفع مستوى التمثيل الدبلوماسي إلى سفارة مثل بريطانيا هولندا"، مشيراً إلى أن "ثلاث دول أميركية لاتينية كانت تعترف بدولة فلسطين في السابق هي كوبا ونيكاراغوا وفنزويلا، وأن أربع دول أخرى اعترفت بفلسطين في الأسابيع الأخيرة هي البرازيل والأرجنتين وبوليفيا والإكوادور (ثم تشيلي)، فيما تعهدت باقي الدول

بالاعتراف في الفترة المقبلة." وفي سنة ١٩٨٨، اعترف، وبالتدريج، أكثر من مئة دولة بإعلان استقلال فلسطين، لكن الدول المتبقية، وأغلبيتها من غرب أوروبا ذات الثقل السياسي، لم تعترف بها بعد. وأوضح المالكي أن "العديد من دول الاتحاد الأوروبي اعترف بفلسطين قبل انضمامها إلى الاتحاد، مثل بولندا وهنغاريا وبلغاريا وتشيكيا وسلوفاكيا وغيرها"، مشيراً إلى أن دولاً أوروبية لم تعترف بالدولة، لكن مستوى التمثيل الفلسطيني فيها عال، وهو بمستوى سفارة، مثل النرويج وفرنسا والبرتغال وإسبانيا. وإلى جانب ذلك، فإن التوجه إلى مجلس الأمن لاستصدار قرار يدين الاستيطان ويعتبره غير شرعي هو خطوة إيجابية، بغض النظر عن نتيجتها، لكنه غير كاف، لأن مجمل هذه المبادرات والتحركات السياسية لا يندرج في سياق استراتيجية فلسطينية شاملة تنطلق أولاً، من حقيقة عدم وجود شريك إسرائيلي يمكن إدارة عملية تفاوضية معه تفضي إلى تحقيق الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية، وضمنها قيام دولة مستقلة وعاصمتها القدس، وثانياً، من حقيقة عدم رغبة إدارة أوباما وقدرتها على ممارسة الضغط اللازم على حكومة نتانيا هو للقبول بالمبدأ الأساسي للتسوية وهو الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بعد الإخفاق حتى في الحصول على موافقة إسرائيلية على تجميد الاستيطان ثلاثة أشهر فقط.

إن التحرك السياسي وفق مبدأ "المسارات" يعني عملياً حكماً بالإعدام على أي أفق لتبني استراتيجية وطنية تعتمد خيارات جديّة بديلة من استمرار الرهان على إعادة بناء خيار المفاوضات. وفي غياب مثل هذه الاستراتيجية التي يجب أن تشكل الدبلوماسية الراهنة أحد مكوناتها، إلى جانب تعزيز وتعميم نموذج المقاومة الشعبية، واستعادة الوحدة الوطنية، ونقل ملفات أخرى إلى هيئات الأمم المتحدة، مثل المرجعية الملزمة لأي عملية سياسية مستقبلية، والرأي الاستشاري الصادر عن محكمة لاهاي بشأن الجدار، وتقرير غولدستون، وغيرها من خطوات تستهدف نزع الشرعية عن دولة الاحتلال وإجراءاتها، فإن احتفالية اليوم بالاعترافات المتتالية بالدولة، ورفع مستوى التمثيل الدبلوماسي، سينطبق عليها، مع حلول أيلول/سبتمبر المقبل، القول الشهير: "نسمع جعجة ولا نرى طحناً!"

## العامل الإسرائيلي.. تصعيد على عدة جبهات

في المقابل، فإن الجانب الفلسطيني ليس اللاعب الوحيد على ساحتي الفعل السياسي والميداني، فهناك لاعبون كثر، ربما يكون الفلسطينيون المنقسمون على أنفسهم أكثرهم ضعفاً. ويبقى العامل الإسرائيلي هو الأكثر فعالية بالتأثير في مجريات الأحداث في ظل غلبة الطابع الانتقاري على السياسة الفلسطينية - العربية، وبالاستفادة من مهلة الأشهر الثمانية الجديدة الممنوحة للجهود الأميركية، سواء من حيث تصعيد الهجوم الاستيطاني لفرض وقائع غير قابلة للتغيير قبل أن يضع أي مفاوض فلسطيني قدمه في غرفة المفاوضات، أو من حيث مواصلة بناء رؤية إسرائيلية - أميركية مشتركة للحلول الممكنة لقضايا الحل النهائي، على قاعدة الدولة ضمن حدود مؤقتة بغطاء يوفره "اتفاق إطار"، أو من حيث الاستمرار في بناء خيار العدوان العسكري الواسع النطاق ضد قطاع غزة، وتفعيل دور العامل الإسرائيلي في تعميق الانقسام الفلسطيني الداخلي.

ففي سياق ترسيم الحل المتاح إسرائيليّاً خارج غرف التفاوض عبر توسيع الاستيطان والتهويد، أكدت حركة "السلام الآن" الإسرائيلية في تقرير لها نشر في نهاية السنة الماضية (٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠)، أنه بعد ثلاثة أشهر من انتهاء فترة التجميد الاستيطاني الجزئي تتوسع المستوطنات المقامة على أراضي الضفة الغربية بوتيرة لم يسبق لها مثيل. وبحسب معطيات الحركة، فإن أعمال البناء فيما لا يقل عن ١٧١٢ وحدة سكنية قد بدأت، كما يجري تنفيذ مشاريع بناء كبيرة في أكثر من ٥٠٪ من المستوطنات، وخصوصاً في المستوطنات

المنعزلة والصغيرة حيث يتواصل في ٦٥ مستوطنة تنفيذ مشاريع بناء واسعة النطاق. ففي مستوطنة "كودميم" بُدئ ببناء نحو ٧٦ وحدة سكنية منذ نهاية فترة التجميد الاستيطاني، وفي مستوطنة "بربارة" يجري بناء ٦٠ وحدة سكنية، و٥٨ وحدة في مستوطنة "إلغازار"، و٤٢ وحدة في "كرمي تسور"، و٣٠ وحدة في مستوطنة "نريا". أمّا في مستوطنات أخرى، فإن البلدوزرات تعمل ساعات إضافية لإعداد البنى التحتية للبناء، إذ يجري الإعداد لبناء ٢٥ وحدة سكنية في "شاكيد"، و٢٤ وحدة في كل من "بدوئيل" و"ريحان"، و١٨ وحدة سكنية في "عطيرت"، و١٥ وحدة في "سوسيا"، و١١ وحدة في "معاليه مخماش".

ونقل تقرير الحركة عن درور أتكس، الذي يعمل على توثيق أعمال البناء في الضفة الغربية منذ ١٠ أعوام، قوله: "إن الزيادة الحالية في أعمال البناء الاستيطاني لم يكن لها مثيل في العقد الأخير"، بينما أكدت حاغيت عوفران، الناشطة في حركة "السلام الآن"، أن هذه الفترة هي الأكثر نشاطاً منذ أعوام في البناء الاستيطاني، وقالت "عدا الوحدات السكنية التي بدأت أعمال البناء فيها، فقد تمت المصادقة على ١٣,٠٠٠ وحدة سكنية أخرى، علماً بأنه تم بناء ٣٠٠٠ وحدة سكنية سنوياً في الأعوام الثلاثة السابقة".

## فصل عنصري

وفي سياق هذا التوسع الاستيطاني المحموم، فإن حكومة نتنياهو لا تقضي على فرص قيام دولة فلسطينية مستقلة فحسب، بل تمعن أيضاً في تأسيس نظام فصل عنصري يحشر الفلسطينيين في كانتونات مقطعة الأوصال أكثر بشاعة مما شهده جنوب إفريقيا في عهد العنصرية. وقد قالت منظمة "هيومان رايتس ووتش" في تقرير أصدرته في ١٩ كانون الأول/ديسمبر الماضي، إن السياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية تميز بقسوة ضد السكان الفلسطينيين، وتحرمهم الحاجات الأساسية، بينما تُنعم بمختلف الخدمات على المستوطنات. وجاء في التقرير الذي حمل عنوان "انفصال وانعدام للمساواة: معاملة إسرائيل التمييزية للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، أن إسرائيل تستعين بنظام مزدوج في التعامل مع فئتين من السكان في الضفة الغربية، في مناطق شاسعة تمارس سيطرتها الحصرية عليها.

وقالت كارول بوغارت، نائبة المدير التنفيذي للعلاقات الخارجية في المنظمة: يواجه الفلسطينيون تمييزاً ممنهجاً بحكم أصلهم العرقي أو الإثني أو الوطني، مع حرمانهم من الكهرباء والمياه والمدارس والطرق، في حين أن المستوطنين اليهود الساكنين على مقربة منهم يتمتعون بجميع ما تقدمه الدولة من خدمات. وبينما تزدهر المستوطنات الإسرائيلية، فإن الفلسطينيين الخاضعين للسيطرة الإسرائيلية يعيشون في مشقة، لأن الأمر لا يقتصر على الفصل وانعدام المساواة، بل إنهم يُبعدون أحياناً أيضاً عن أراضيهم، ويُخرجون من بيوتهم عن طريق جعل المجتمعات السكنية الفلسطينية غير قابلة للحياة.

وطبقاً لدراسة مسحية أجرتها المنظمة في حزيران/يونيو ٢٠٠٩ على المساكن في المنطقة (ج)، وهي المنطقة التي تغطي ٦٠٪ من أراضي الضفة الغربية وتخضع للسيطرة الإسرائيلية الحصرية، والقدس الشرقية التي ضمتها إسرائيل بشكل أحادي، فإن نحو ٣١٪ من السكان الفلسطينيين في تلك المنطقة تعرضوا للطرود والنزوح منذ سنة ٢٠٠٠. وتناولت الدراسة واقع المنطقة (ج) والقدس المحتلة، وانتهت إلى أن "النظام الثنائي المطبق في المنطقتين يوفر مساعدات مالية سخية ودعماً للبنية التحتية من أجل الترويج للحياة في المستوطنات اليهودية، مع تعمد حجب الخدمات الأساسية وقمع النمو السكاني وفرض الأوضاع الحياتية الشاقة على المجتمعات السكنية الفلسطينية. وهذا التمييز في المعاملة على أساس العرق أو الإثنية أو الأصل الوطني، غير المفروض بشكل محدد للوفاء بأهداف مشروعة، يخرق الحظر الأساسي على التمييز الوارد في القانون الدولي لحقوق الإنسان".

وقالت بوغارت: بينما يكافح صناع السياسة الإسرائيلية من أجل "النمو الطبيعي" لمستوطناتهم غير القانونية،

فإنهم يخنقون المجتمعات الفلسطينية التاريخية، ويمنعون العائلات من النمو على أراضيها وفي بيوتها، ويجعلون الحياة شبه مستحيلة. وأضافت: لقد حان الوقت كي تضع إسرائيل حداً لسياساتها التمييزية، وتكف عن معاملة الفلسطينيين الخاضعين لسيطرتها معاملة أسوأ كثيراً من اليهود المقيمين في المناطق نفسها.

وتابعت: التمييز من النوع الممارس بشكل يومي في الضفة الغربية، لا يمكن أن يقبله أحد... وعلى الحكومات الأجنبية والشركات التي هي عرضة لخطر التواطؤ مع الممارسات الإسرائيلية غير المشروعة أن تتعرف إلى تلك السياسات والإجراءات التي تدعمها، وأن تنسحب من مجالها.

### تصعيد في الضفة وتهديد بحرب على القطاع

بالتزامن مع ثنائية التوسع الاستيطاني والفصل العنصري، تندفع حكومة نتنياهو في سياسة تصعيد ميداني عسكري في الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد شهد الأسبوع الأول من السنة الجديدة سقوط أربعة شهداء في الضفة، إذ أقدمت قوات الاحتلال في ٧ كانون الثاني/يناير، وخلال عملية استهدفت اعتقال خمسة شبان من حركة "حماس" بعد ساعات من الإفراج عنهم من سجون السلطة، على إعدام المسن عمر سليم سليمان القواسمي (٦٦ عاماً) من سكان مدينة الخليل بالضفة الغربية وهو نائم في فراشه، وكانت قتلت قبل ذلك المواطنة جواهر إبراهيم أبو رحمة (٣٤ عاماً) من قرية بلعين جراء استنشاق الغاز السام في أثناء قمع الاحتلال مسيرة بلعين السلمية، كما قامت بقتل الشهيد أحمد محمود مسلماني (٢٣ عاماً)، من مدينة طوباس، على حاجز "الحمرا" العسكري في منطقة الأغوار الوسطى، حيث أطلق جنود الاحتلال النار عليه وهو في الطريق إلى عمله في إحدى المنشآت بمنطقة الأغوار، ثم أعدمت على الحاجز نفسه، وبطريقة مماثلة، الشاب خلدون السمودي (٢٥ عاماً) من قرية اليامون بمحافظة جنين في ٨ كانون الثاني/يناير.

وتواصلت حملات الاعتقال اليومية في مختلف أنحاء الضفة الغربية، في وقت أعلنت وزارة شؤون الأسرى والمحررين، أن سنة ٢٠١٠ شهدت اعتقال ١٠٠٠ طفل فلسطيني، تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و١٧ سنة، وكانت النسبة الأكبر من الاعتقالات في منطقة القدس، إذ بلغت حالات الاعتقال ٥٠٠ حالة، تليها منطقة الخليل؛ وقد اتهم معظم الأطفال برشق الحجارة على المستوطنين.

أمّا في قطاع غزة، فإن قوات الاحتلال تلجأ إلى ما يشبه حرب الاستنزاف ضد المجتمع الغزي عبر استمرار فرض الحصار عليه، وخذ فصائل المقاومة عبر التوغلات والغارات الجوية شبه اليومية ومحاولات فرض "الحزام الأمني" باستهداف كل من يقترب من مسافة بعمق يتجاوز نصف كيلومتر من أراضي القطاع. وقد سقط خلال الأسبوع الأول من السنة الجديدة ثلاثة شهداء برصاص وقذائف الاحتلال (شهيد شمال قطاع غزة، وشهيدان شرقي جباليا)، إضافة إلى عدد من الجرحى، ولا سيما من جامعي الحصمة لأغراض البناء في منطقة الشريط الحدودي.

ومع مقتل جندي وإصابة أربعة آخرين خلال اشتباك مع مجموعة من المقاومين شرقي مخيم المغازي وسط القطاع مساء ٧ كانون الثاني/يناير، وإصابة ٣ عمال أجانج جراء سقوط قذائف هاون أطلقت من قطاع غزة في اتجاه المجلس الإقليمي الإسرائيلي المعروف بـ "شاعر هنيغف" في النقب الغربي، تصاعدت لهجة التهديد والوعيد من جنرالات الجيش الإسرائيلي بشن عدوان واسع النطاق ضد قطاع غزة، بينما ذهب محللون عسكريون إسرائيليون إلى حد القول إن القرار بشن حرب جديدة قد اتخذ، وإن تنفيذها رهن بالتوقيت الملائم لإسرائيلياً، أو ربما بسقوط خسائر بشرية إسرائيلية "مؤلمة" جراء قصف أو عملية تنفذ من قطاع غزة.

وفي هذا الصدد، كتب المعلق في صحيفة "هآرتس"، ألوف بن، مقالة (٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠) بعنوان "على أوباما منع وقوع عملية الرصاص المسبوك ٢"، قال فيها: من الآن فصاعداً سيتغير جدول الأعمال. فبدلاً من تطوير أمل عابت بتسوية سياسية، فإن على الجهود الدولية أن تركز على منع الحرب. إن نتنياهو حذر في استخدام

القوة العسكرية، لكن أعوام الانتخابات في إسرائيل مرشحة منذ الأزل للتصعيد الأمني، ولهذا، يتعين على أوباما مضاعفة ساعات الرقابة على رئيس الحكومة، كي يمنع وقوع عملية "الرصاص المسبوك ٢"، أو عملية إسرائيلية في إيران.

### أزمة ائتلافية.. مؤجلة

بينما ينشغل الجنرالات بالاستعدادات الحربية لتصعيد العدوان، ولا سيما على قطاع غزة، يركز المستوى السياسي على إحباط التحرك الفلسطيني لتوسيع الاعترافات الدولية بالدولة، وينقل ملف الاستيطان إلى مجلس الأمن، خشية تطور الموقف الفلسطيني إلى استراتيجيا تركز على نزع الشرعية عن دولة الاحتلال. وقد أعدت إسرائيل لهذه الغاية خطة تبدأ بـ "حملة شاملة" أوعزت بموجبها لممثليها في الخارج بـ "التصدي بصورة عاجلة" للمبادرات والجهود الدبلوماسية الفلسطينية. لكن اللافت أن مثل هذا الموضوع بات يوظف في سياق التنافس السياسي، ليس فقط بين المعارضة بقيادة تسيبي ليفني زعيمة حزب "كاديما"، وحزب الليكود بزعامة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، بل داخل أحزاب الائتلاف الحكومي نفسه أيضاً.

ففي تصعيد جديد للأزمة في الائتلاف الحكومي، اتهم وزير الدفاع ورئيس حزب العمل، إيهود براك، في ٨ كانون الثاني/يناير، رئيس الحكومة نتنياهو بـ "القلق والتردد في اتخاذ قرارات صائبة للخروج من الأزمة الدولية التي تشهدها دولة إسرائيل". وأبدى براك استجابة للأغلبية في حزبه التي تدعو إلى الانسحاب من الحكومة، قائلاً: "لا مفر من انسحاب حزب العمل من الائتلاف الحكومي إذا لم يحدث أي تقدم سياسي في المفاوضات". كما اعتبر أن "سياسة نتنياهو تُلحق ضرراً كبيراً بدولة إسرائيل، إذ إن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس حكومته سلام فياض تمكنّا من سحب الشرعية عن إسرائيل وعزلها دولياً"، مشيراً إلى أن "نيسان [أبريل] سيكون حاسماً بالنسبة إلى هذا الأمر، أي بعد عيد الفصح اليهودي، وربما في الشهر الذي يليه".

وعلى الرغم من وعود براك بأزمة ائتلافية مؤجلة، فإن هامش المناورة يبقى متاحاً أمام نتنياهو الذي أعلن بدوره أنه ما دامت المفاوضات، التي تتطلب من إسرائيل اتخاذ قرارات ليس في قدرة الحكومة الائتلافية اليمينية الحالية اتخاذها، غير موجودة، فإنه لا يجد سبباً لإدخال تغيير على تركيبة حكومته. وفي نهاية المطاف، فإن نتنياهو، حتى في حالة انسحاب حزب العمل، يستطيع الحفاظ على حكومته بدعم من ٦١ عضو كنيست، وتوفير مظلة حماية من أحزاب يمينية صغيرة، هذا إذا اختار التمسك بمواقفه اليمينية المتطرفة كسبيل للبقاء على رأس اليمين المتطرف في الانتخابات المقبلة، أكانت مبكرة أم في موعدها، بدلاً من إخلاء موقع قيادة هذا اليمين لمن يقفون على أهبة الاستعداد، وفي مقدمهم أفيغدور ليبرمان، زعيم حزب "إسرائيل بيتنا" الفاشي، والذي وصفته صحيفة "نيوزويك" الأميركية الصادرة في ٢٠١٠/١٢/٥، باعتباره "الشخصية السياسية الأكثر شعبية في إسرائيل".

### انقسام يحول دون بناء موقف موحد

في مقابل الهجوم الإسرائيلي متعدد الجبهات، تطفئ خشية القيادة الفلسطينية من خوض مجابهة دبلوماسية دولية مع إسرائيل والولايات المتحدة التي توفر لها مظلة حماية في المحافل الدولية، على محاولات الدفع في اتجاه تطوير التحرك السياسي الراهن كي يصبح أحد مكونات الاستراتيجية الوطنية المطلوبة في المرحلة المقبلة، وهي استراتيجيا تتطلب التوافق على موقف سياسي فلسطيني موحد يشكل الحجر الأساس لبناء موقف عربي موحد داعم للموقف الفلسطيني، وعلى الخيارات التي يمكن تبنيها، الأمر الذي لا يبدو ممكناً في ظل استمرار الانقسام الداخلي، وانكشاف الظهر الفلسطيني لشتى التدخلات الإقليمية والدولية التي توظف الانقسام بحسب منظور كل طرف لمصلحه.

ومع ذلك، تُبذل جهود لتطويق حالة الاحتقان والتحريض الداخلي المتفاقمة على خلفية الاعتقالات السياسية والقمع الممارس من الأجهزة الأمنية التابعة لكل من الحكومتين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا سيما في أعقاب تدخل العامل الإسرائيلي عبر عملية الخليل التي استهدفت اعتقال مجموعة أعضاء "حماس" المفرج عنهم من سجون السلطة في الضفة، بما رافقها من إعدام مسن في فراشه في الخليل، فجر ٧/١/٢٠١١، وذلك في محاولة لتبديد الأجواء الإيجابية التي كانت تدفع في اتجاه ترتيب عقد جلسة حوار جديدة بين حركتي "فتح" و"حماس"، على الرغم من تحول اللقاءات الثنائية إلى "عملية حوار" شبيهة بالعملية السياسية تطحن الهواء بلا نتائج حقيقية تقود في المدى المنظور إلى تحقيق المصالحة الوطنية.

وإلى حين نجاح الحوار في تحقيق المصالحة، فإن الانقسام سيبقى سبباً رئيسياً في استمرار انتهاك الحريات العامة في كل من الضفة والقطاع، سواء عبر الاعتقالات السياسية المتواصلة في الضفة، وإدارة الظهر لقرارات المحاكم، ولا سيما محكمة العدل العليا، بالإفراج عن عدد من المعتقلين، وكذلك الاعتقالات ومنع حرية التنقل لكوار "فتح" من جانب حركة "حماس" وأجهزة الحكومة المقالة في قطاع غزة، أو التضييق على عمل مؤسسات حقوق الإنسان وبعض المراكز الشبابية والثقافية، وآخرها إعلان وزارة الداخلية في الحكومة المقالة في ٨ كانون الثاني/يناير، أن "الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان - ديوان المظالم" باتت "فائدة للأهلية القانونية"، مع أن الهيئة تأسست بموجب مرسوم صادر عن الرئيس الراحل ياسر عرفات في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ وفق المادة ٣١ من القانون الأساسي. وهي خطوة اعتبرها المفوض العام للهيئة ممدوح العكر "انفصالية" وتمهد لتشكيل هيئة جديدة تابعة للحكومة المقالة، وقال في تصريحات نقلتها وكالة "معا" الإخبارية: سنستمر في العمل في قطاع غزة، وإذا أغلقت "حماس" مكتبنا في غزة وخان يونس، فإننا سنواصل العمل ميدانياً وندير العمل من المكتب الرئيسي في رام الله.

وكانت نتائج استطلاع للرأي نشرت في ٢٠/١٢/٢٠١٠ أشارت إلى أن هناك اعتقاداً متزايداً لدى المواطن الفلسطيني أنه لم يعد قادراً على انتقاد السلطة من دون خوف في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأظهرت نتائج الاستطلاع الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية حدوث "تدهور بارز ومستمر في اعتقادات الجمهور الفلسطيني في الضفة والقطاع بشأن مستوى الحريات منذ الانفصال بين الضفة والقطاع في منتصف العام ٢٠٠٧".

وأشار بيان أصدره المركز إلى "التراجع التدريجي لنسبة الاعتقاد بأن المواطن الفلسطيني يستطيع انتقاد السلطة بدون خوف في الضفة الغربية من ٥٦٪ في أيلول [سبتمبر] ٢٠٠٧ إلى ٢٧٪ فقط في هذا الاستطلاع". كما حصل تراجع تدريجي مواز للقدرة على انتقاد السلطة بدون خوف في قطاع غزة من ٥٢٪ إلى ١٩٪ خلال نفس الفترة.

## تغييران في حكومتين... ودحلان أمام التحقيق!

بينما يغلف التشاؤم آفاق المصالحة الداخلية، هدأ الحديث عن تغيير حكومي مرتقب في الضفة، كي يعلو الكلام على تغيير وشيك في تشكيلة الحكومة المقالة، وهما خطوتان لا تنسجمان مع حديث كل من "فتح" و"حماس" عن الحرص على طي صفحة الانقسام وإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني بشكل موحد. وفي حين لمّح الرئيس عباس إلى أن تغيير تشكيلة حكومة فياض نزولاً عند توصيات المجلس الثوري لحركة "فتح" لا يبدو وشيكاً، قائلاً إن "هناك نية ورغبة لإجراء تغيير وزارى، والذي يعرقله هو الظروف التي نعيشها، وإلا فإننا مقبلون على ذلك في الوقت المتاح" (صحيفة "الأيام" الفلسطينية، ٤/١/٢٠١١)، نشطت حكومة هنية، في المقابل، في إجراء اتصالات



”رفع عتب“ مع مختلف الفصائل السياسية لإقناعها بالمشاركة في الحكومة المنوي إعادة تشكيلها، وكانت النتيجة اعتذار الجميع عن المشاركة، والتمسك بضرورة إعطاء الأولوية لإطلاق حوار وطني شامل يفضي أولاً إلى اتفاق على استعادة الوحدة الوطنية.

وفي حين تواصل حركة ”حماس“ انشغالها بالتغيير الحكومي في غزة، وبحث سبل التصدي لعدوان إسرائيلي ربما يستهدفها قبل غيرها، بعد رفض إسرائيل عرض التهدئة الأخير، فإن حركة ”فتح“ تبدو منشغلة بتداعيات أوضاعها الداخلية، ولا سيما قضية التحقيق مع عضو لجنتها المركزية محمد دحلان، وسط تباين في وجهات النظر بشأن طبيعة لجنة التحقيق وصلاحياتها، والقضايا التي يجب أن يطالها التحقيق، بينما ترددت أصوات تنادي بالأقل يقتصر التحقيق مع دحلان على ما تسرب بشأن التحريض على الرئيس و”التجاوزات السياسية والتنظيمية“، بل أن يمتد أيضاً ليشمل من جديد إعادة فتح ملف الأحداث والأوضاع والعوامل التي أدت إلى سيطرة حركة ”حماس“ على قطاع غزة وما تلاها، كي لا يتحول الموضوع إلى مجرد صراع بشأن مواقع القوة والنفوذ بين عدد من أعضاء اللجنة المركزية، وكذلك أن يتم التعامل مع قضية دحلان في سياق ترسيخ منهج المساءلة والمحاسبة ليطال مسؤولين آخرين يشتبه في ارتكابهم تجاوزات على مستويات متعددة.

وفي كل الأحوال، كسب الرئيس عباس الجولة الأولى بالنقاط حتى قبل أن يبدأ التحقيق، من حيث تعزيز دوره القيادي في حركة ”فتح“، ولا سيما باصطفاف جميع من حضروا اجتماع اللجنة المركزية في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر الماضي خلف موقفه، واتخاذهم قراراً باستمرار تعليق حضور دحلان اجتماعات اللجنة إلى حين انتهاء لجنة التحقيق من أعمالها، وإيقاف إشرافه على مفوضية الثقافة والإعلام لحركة ”فتح“.

أمّا الجولة الثانية التي كسبها الرئيس عباس، فتمثلت في النجاح في عقد اجتماع المجلس الاستشاري للحركة في ٨ كانون الثاني/يناير، وهي الفكرة التي جهد في سبيل تحقيقها كخطوة لتعزيز الوضع الداخلي ووحدة الحركة منذ عقد مؤتمرها السادس، وما ترتب عليه من خسارة شخصيات قيادية في انتخابات كل من اللجنة المركزية والمجلس الثوري. وبذلك، يكون الرئيس قد تمكن من تقديم ”جائزة ترضية“ للعديد ممن صُنّفوا في خانة ”الحرذانيين“ أو ”المستنكفين“، وحشد كثير منهم لدعم مواقفه، ولا سيما أن بعضهم كان اتخذ منحى انتقادياً علنياً لسياسته وأسلوبه في قيادة حركة ”فتح“ والسلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية خلال الفترة الماضية.

## بشائر خير

وفي خطوة لافتة تعزز صدقية القضاء الفلسطيني على الرغم من الأوضاع السلبية الآنف الذكر، فقد أصدرت محكمة العدل العليا، في ١٣/١٢/٢٠١٠، قراراً قطعياً ونهائياً بإلغاء قرار مجلس الوزراء تأجيل الانتخابات المحلية التي كانت مقررة في ١٧ تموز/يوليو الماضي، بينما أكدت الحكومة التزامها بقرار المحكمة، الذي لاقى ترحيباً واسعاً من الفصائل والقوى السياسية والقوائم الانتخابية والمنظمات الحقوقية.

وقال المحامي ناصر الريس من مؤسسة ”الحق“، وهو أحد المحامين الثلاثة الموكلين رفع الدعوى، في تصريحات صحافية (صحيفة ”الأيام“ الفلسطينية، ١٤/١٢/٢٠١٠)، إن قرار محكمة العدل العليا أكد الملاحظات التي وردت في صحيفة الدعوى، وأضاف: ”استندنا إلى عدة مبررات، فقرار الحكومة مخالفة صريحة لقانون انتخاب الهيئات المحلية، وحتى للقانون الأساسي، كما أن التأجيل يجب أن يكون بطلب من لجنة الانتخابات المركزية ولمدة أقصاها أربعة أسابيع فقط، وبالتالي فإن قرار الحكومة تأجيل الانتخابات من تلقاء نفسها، ولمدة مفتوحة، تجاوزاً لصلاحياتها“، مشيراً إلى أن قرار المحكمة العليا ”جاء كما توقعنا. نحن نعتقد أن القضاء الفلسطيني مستقل، والمحكمة العليا حكمت بموجب القانون وليس لدواع سياسية.“

وتمثل القوائم الأربعة المستدعية كلاً من: الجبهة الديمقراطية؛ الجبهة الشعبية؛ المبادرة الوطنية؛ تحالف حزب الشعب مع قوى أخرى؛ وعقب قرار المحكمة طالبت هذه القوائم بـ "تحديد موعد جديد وقريب لإجراء الانتخابات البلدية والمحلية باعتبارها قضية مجتمعية ووطنية وتجسد حق المواطن في المشاركة الديمقراطية في انتخاب ممثليه، وتقع في صلب المصلحة الوطنية العليا وضمود الشعب الفلسطيني في مواجهة سياسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي، والمخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية." أما الموعد الجديد، فيبقى رهناً بعملية تقويم داخلية لا تزال تجريها حركة "فتح" للأسباب التي أفضت إلى عدم جهوزيتها للانتخابات المحلية في الضفة، على الرغم من عدم مشاركة "حماس" فيها.

### "ضمير الثورة" في ذمة الله

لم يكن مضي على السنة الجديدة إلا أربعة أيام عندما اختار أحمد اليماني (أبو ماهر)، الذي أطلق عليه الرئيس الراحل "أبو عمار" لقب "ضمير الثورة الفلسطينية"، أن يترجل في بيروت من قطار العودة إلى سحماتا في فلسطين.. رحلة نضالية شاقة ومشرفة امتدت عقوداً من الزمن، ظل فيها اليماني الأكثر تعبيراً عن هموم وآمال الفقراء واللاجئين الفلسطينيين، ولا سيما بالعودة إلى الديار التي هُجروا منها. ومثلما ودّع الراحل الكبير في بيروت، فإن كثيرين تدفقوا على بيت العزاء في مدينة البيرة في فلسطين، إجلالاً وإكباراً لمسيرة أبو ماهر اليماني، بما اتسمت به من تمسك بخطاب وطني بعيد عن الفتوية، ولسان حال كثيرين منهم يردد: كم يبدو جيلنا صغيراً أمام جيل القادة الكبار، ممن أعادوا تثبيت اسم فلسطين على الخريطة الدولية في أصعب لحظات التاريخ. ■

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

ضمن البرنامج النشرى الخاص بذكرى 60 عاماً على النكبة

نكبة ١٩٤٨

أسبابها وسبل علاجها

تأليف

موسى العلمي

قسطنطين زريق

جورج حنا

قدري حافظ طوقان

تقديم

وليد الخالدي

٢١١ صفحة ١٢ دولاراً